هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

سوق رأس المال الفلسطيني

نشرة ربعية تصدرها هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

الربع الأول (كانون ثاني – آذار 2021)

2021

العدد الحادي عشر

2021

العدد الحادي عشر

سوق رأس المال الفلسطيني

المحتويات

كلمة العدد	4
تطورات القطاعات	6
قطاع الأوراق المالية	7
قطاع التأمين	11
قطاع التأجير التمويلي	13
التوعية المالية	16
الشمول المالي في فلسطين	21
أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال	25

كلمة العدد

براق النابلسي

مدير عام هيئة سوق رأس المال

سيتذكر العالم أن العام 2020 كان عام التحدي، وتغير نمط الحياة على جميع الأصعدة، ويعود ذلك إلى تداعيات جائحة كورونا التي أثرت على الإنسانية بأكملها. من هنا، فإننا نتطلع إلى العام الحالي بكل ثقة وتفاؤل، وكلنا أمل أن يحمل مزيداً من التطورات والنجاحات في قطاعات سوق رأس المال الفلسطيني، ويسعدني أن أقدم لكم النشرة الربعية للربع الأول من العام الجديد 2021.

استمرت وتستمر الهيئة في جهودها بالنهوض بالقطاع المالي غير المصرفي، لما فيه من خدمة الاقتصاد الفلسطيني والمجتمع بأكمله، حيث قرر مجلس إدارة الهيئة تمديد الموعد النهائي لإفصاح الشركات عن بياناتها المالية، ويشمل القرار شركات المساهمة العامة، بما فيها شركات التأمين، وكافة شركات الأوراق المالية، والتأجير التمويلي، وتمويل الرهن العقاري. ونثمن جهود الهيئة وتوصياتها لمجلس الوزراء الفلسطيني وموافقته على خصم 15 % من أقساط التأمين من المركبات العمومية وحافلات النقل العام، استفاد منه قرابة 12 ألف مركبة وحافلة نقل عام.

وفي سياق آخر، أطلقت الهيئة خلال الربع المذكور منصة الابتكار "ابتكر" الرقابية للريادة في القطاع المالي غير المصرفي، خلال ورشة عمل حول التكنولوجيا المالية في فلسطين ما بين الفرص والتحديات، برعاية ومشاركة دولة رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور محمد اشتية.

إننا نتطلع إلى آفاق جديدة في سوق رأس المال الفلسطيني، مستندين في ذلك إلى إستراتيجية بناءة، تهدف إلى تحقيق أهداف رئيسية تتمثل بتوسعة نطاق القطاع المالي

الرسـمي على حسـاب القطاع المالي غير الرسـمي، من خـلال توفير بيئة رقابيـة وتنظيمية لطرح خدمـات ومنتجـات ماليـة غيـر مصرفية جديـدة؛ والمسـاهمة في التنميـة الاقتصاديـة، من خلال توفيـر خيـارات إضافية من الوسـائل التمويلية غير المصرفية للمنشـآت الصغيرة والمتوسـطة ومتناهيـة الصغـر ورياديـي الأعمـال؛ وتوظيـف التكنولوجيـا الماليـة فـي مختلـف القطاعـات الخاضعـة لإشـراف الهيئـة، وخطة عمـل واضحة المعالـم، لنرتقي وشـركاءنا بعملنـا في خدمة الاقتصـاد الوطني إلـى أعلى المسـتويات.

تطورات القطاعات

قطاع الأوراق المالية

* مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس عند حاجز 466.2 نقطة مع نهاية الربع الأول من العام 2021، مسجلاً انخفاضاً نسبته 1.1 % عن إغلاقه نهاية الربع الرابع من العام 2020، و6.6 % عن إغلاقه نهاية الربع الأول من العام 2020. والشكل رقم (1) أدناه يشير إلى التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي خلال العام 2020، والربع الأول من العام 2021.

شكل (١) : حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)

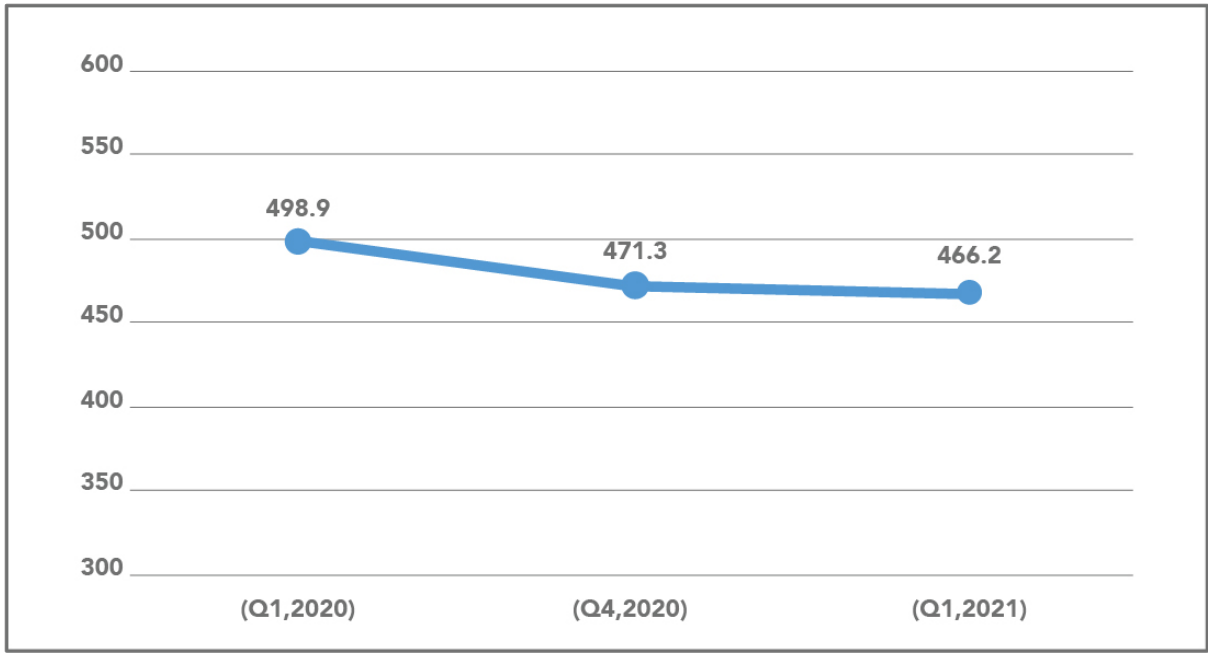

إحصائيات وبيانات التداول

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيـــــــــــــــــــان	الربع الأول 2020	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2021
عدد جلسات التداول	54	64	61
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	12.5	24.6	22.8
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	31.9	55.4	49.0
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,598.7	3,446.9	3,451.3
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	0.6	0.9	0.8
عدد الصفقات	4,840	5,597	5,455
إجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين	70,115	70,058	69,954
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	% 21	% 20.1	% 20.1
قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	% 0.2	% 0.3	% 0.3

شهد إجمالي أحجام وقيم التداول مع نهاية الربع الأول من العام 2021 انخفاضاً قدره 7.2 % و11.7 % على التوالي، مقارنةً مع نهاية الربع السابق (الربع الرابع) من العام 2020، وارتفاعاً ملحوظاً قدره 49.8 % و53.6 % على التوالي مقارنةً مع نهاية الربع المناظر (الربع الأول) من العام 2020. ويقود هذا الارتفاع في أحجام وقيم التداول كل من قطاعي التأمين والخدمات.

من جهة أخرى، لم تشهد القيمة السوقية نمواً ملحوظاً مع نهاية الربع الأول من العام 2021 مقارنةً مع نهاية الربع السابق، فيما يلاحظ انخفاضها بما نسبته 4.1 % مقارنةً مع نهاية الربع المناظر، حيث تراجع مؤشر القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب نقطة واحدة عما كان عليه في نهاية الربع الأول من العام 2020، حيث بلغت تلك النسبة 20.1 % في نهاية الربع الأول من العام 2021. ويعزى الانخفاض في أنشطة التداول في نهاية الربع الأول من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق، إلى الوضع السياسي والاقتصادي الذي

شـهدته فلسـطين إثر العـدوان الأخير على قطاع غـزة، هذا بالتزامـن مع انخفاض أسـعار أسـهم بعض الشـركات المدرجة، وعلى رأسـها سـهم شـركة المجموعة الأهليـة للتأميـن. أمـا الارتفـاع الملحـوظ مقارنـةً مـع الربـع المناظـر فيعـود إلى التداعيـات الناجمة عن انتشـار فيروس كورونـا (COVID-19)، وإعـلان حالة الطوارئ فـي حينه، حيـث تم تعليق التـداول في بورصة فلسـطين بتاريـخ 2020/3/23، لغاية 2020/5/3 كإجـراء احتـرازي بنـاءً علـى قرار الهيئـة، الأمر الذي أدى إلـى ضعف جانب الطلـب علـى الأوراق المالية نتيجة عزوف المسـتثمرين عن الاسـتثمار في الأوراق المالية.

شكل 2: التطورات الربعية لنشاط التداول في بورصة فلسطين

يوضـح الشـكل (3) صفـة المتعاملين فـي البورصة تبعاً لحصصهم النسـبية من القيمة السـوقية للتعاملات.

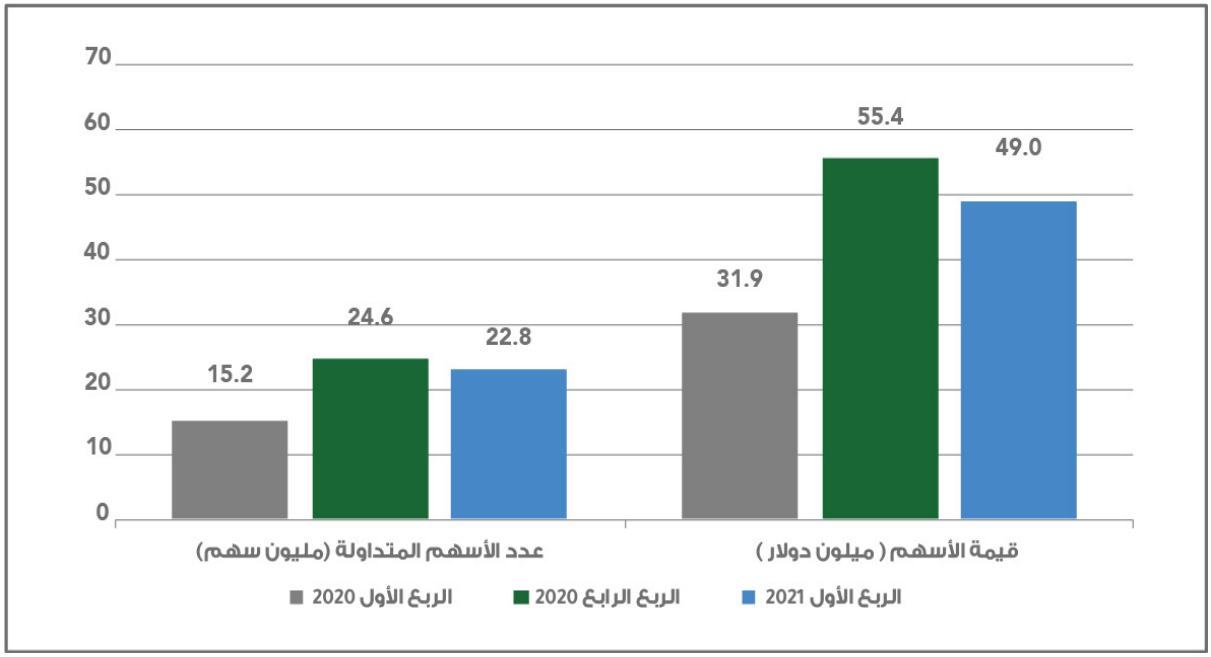

ويتضـح من الشـكل أن حصة الشـركات بلغـت 42.3 % (1,453.2 مليـون دولار)، في حيـن بلغت حصـة الأفـراد 25.5 % (875.1 مليون دولار).

شكل 3: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الأول 2021 (مليون دولار)

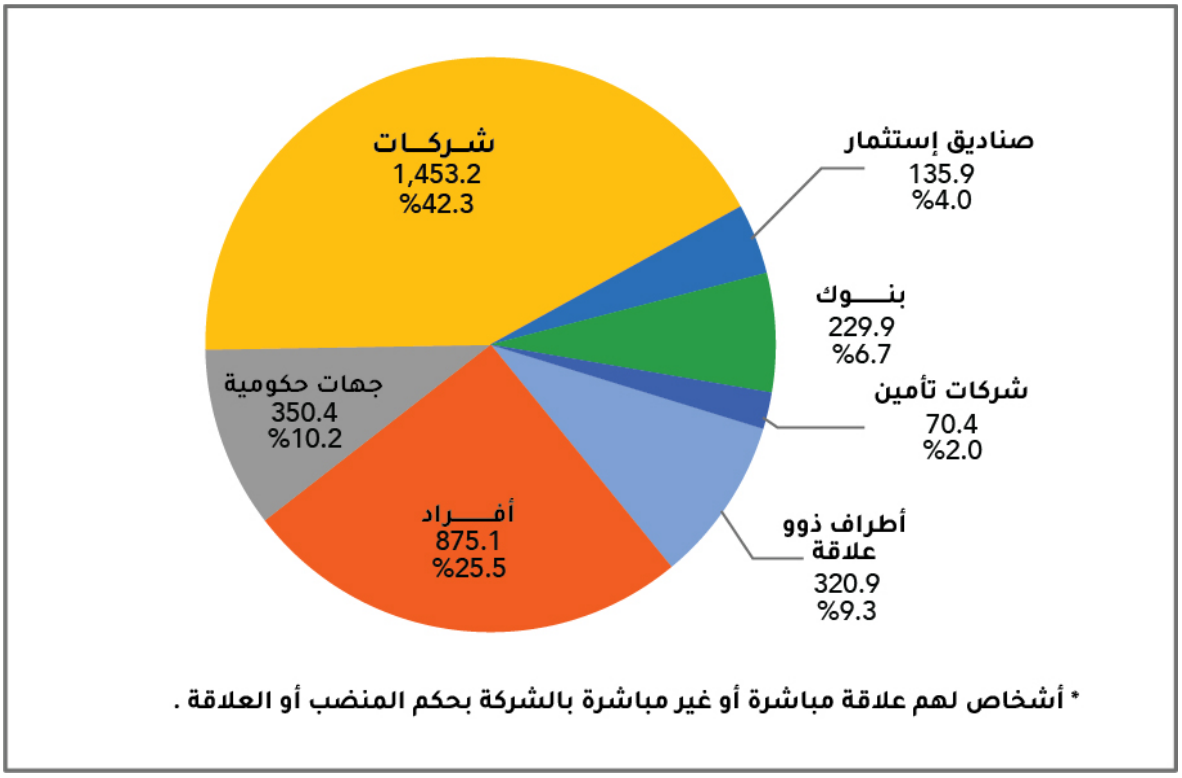

*أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

يوضح الشكل (4) عدد المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددهم 63,970 مساهماً كما في نهاية الربع الأول من العام 2021، وكما يوضح الشكل، فإن مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية.

شكل 4: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كما هي في نهاية الربع الأول من العام 2021 وفق الجندر والتوزيع الجغرافي

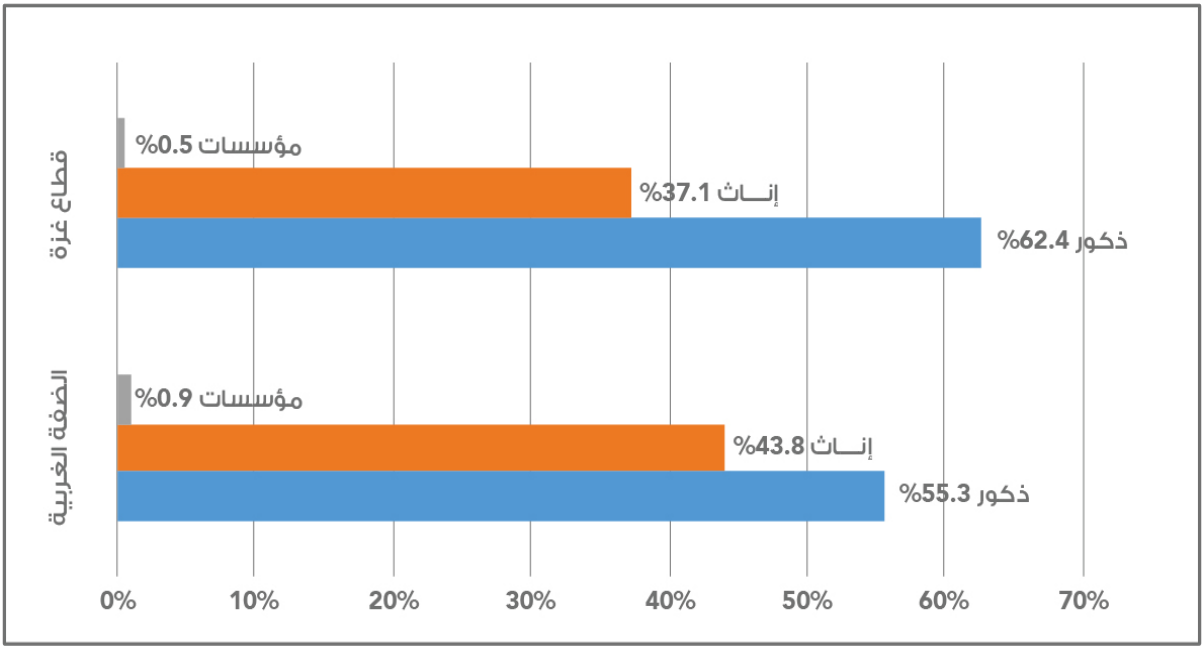

قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة عشر شركات مع نهاية الربع الأول من العام 2021. كما بلغ إجمالي المحفظة التأمينية (أقساط التأمين المكتتبة) كما في نهاية الربع الأول من العام 2021، 93.3 مليون دولار، كما بلغ صافي الأقساط المكتسبة 72.2 مليون دولار، فيما بلغ صافي التعويضات المتكبدة للقطاع 45 مليون دولار. أما إجمالي استثمارات شركات التأمين فبلغت 215.4 مليون دولار تتصدرها الاستثمارات العقارية، بما نسبته 41.3 % من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربع الأول من العام 2021 لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين[1].

جدول 2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الأول 2020	الربع الرابع 2020 *	الربع الأول 2021 **
إجمالي أقساط التأمين المكتبية	83.9	72.0	93.3
صافي الأقساط المكتسبة	71.1	67.3	72.2
إجمالي إستثمارات شركات التأمين	243.2	266.3	215.4
صافي التعويضات المتكبدة	(43.0)	(35.2)	(45.0)

* البيانات المالية الأولية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

** الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

يشير الجدول (3) إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، حيث لا تزال مساهمة التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، على الرغم من نمو هذه النسبة عبر الأعوام الثلاثة الماضية، حيث بلغت نسبة الاختراق التأمينية (إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة

1- تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إجراء مقارنة ربعية بخصوص المؤشرات المالية لقطاع التامين مع الربع السابق والمناظر، وذلك لعدم تجانس البيانات، حيث إن البيانات المتعلقة بالربع الأول من العام 2021، لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

إلـى إجمالـي الناتـج المحلي الإجمالي بالأسـعار الجاريـة)، مع نهاية العـام 2020 ما نسـبته 1.8 %. أما من حيث الكثافة التأمينية التي تشـير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظـة التأمينيـة، فقـد بلغـت نهايـة العـام 2020 مـا يقـارب 59 دولاراً أميركياً.

جدول 3: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العـــــام	نسبة الإختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2017	% 1.6	53.4
2018	% 1.7	56.8
2019	% 1.8	60.0
* 2020	% 1.8	58.7

* البيانات المالية الأولية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

قطاع التأجير التمويلي

تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية الربع الأول من العام 2021. وبلغت قيمة إجمالي استثمار عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة حوالي 22 مليون دولار، بواقع 387 عقداً، وذلك في نهاية الربع الأول من العام 2021، وهذا يمثل انخفاضاً في قيمة العقود بنسبة 10.1 %، وارتفاعاً في عددها بما نسبته 4.9 % مقارنةً مع نهاية الربع السابق (الربع الرابع من العام 2020)، وبالمقارنة مع الربع المناظر (الربع الأول من العام 2020)، يلاحظ ارتفاع قيمة العقود بنسبة 15.9 %، وانخفاض في عددها بنسبة 15.5 % (انظر الشكل 7).

شكل 7: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي

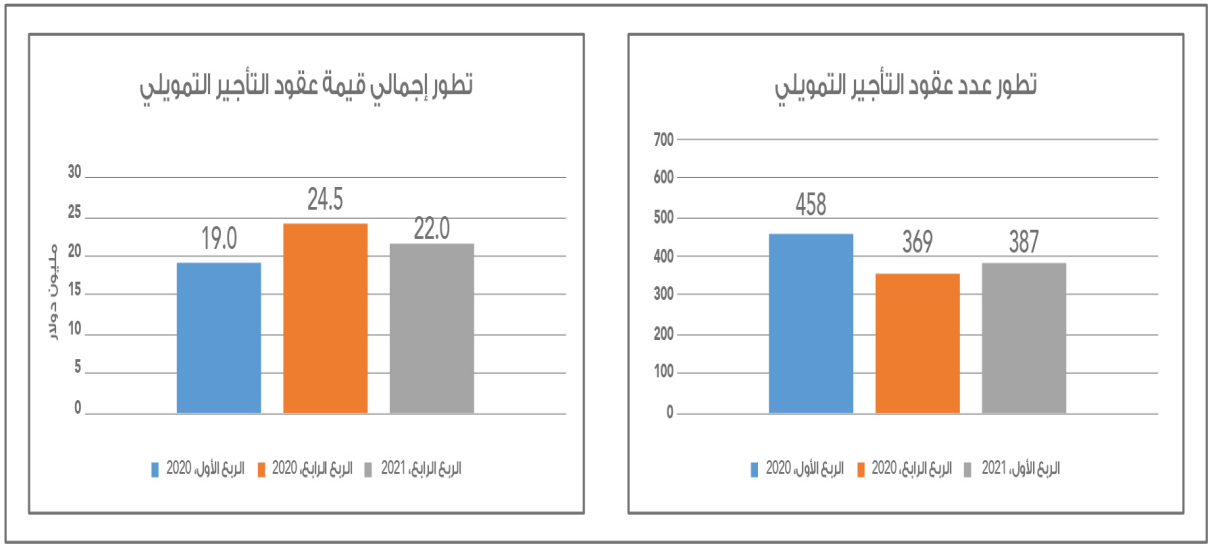

مع نهاية الربع الأول من العام 2021، ما زال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 37.7 %، تليها مدينتا نابلس وجنين بنسبة 15.8 % و11.1 % على التوالي. ومن الملاحظ أنّ هناك استقراراً في توزيع هذه النسب بين المدن على مدار السنوات السابقة، نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات.

شـكل 8: التوزيـع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسـجلة حسـب العدد كما هي فـي نهاية الربـع الأول من العام 2021

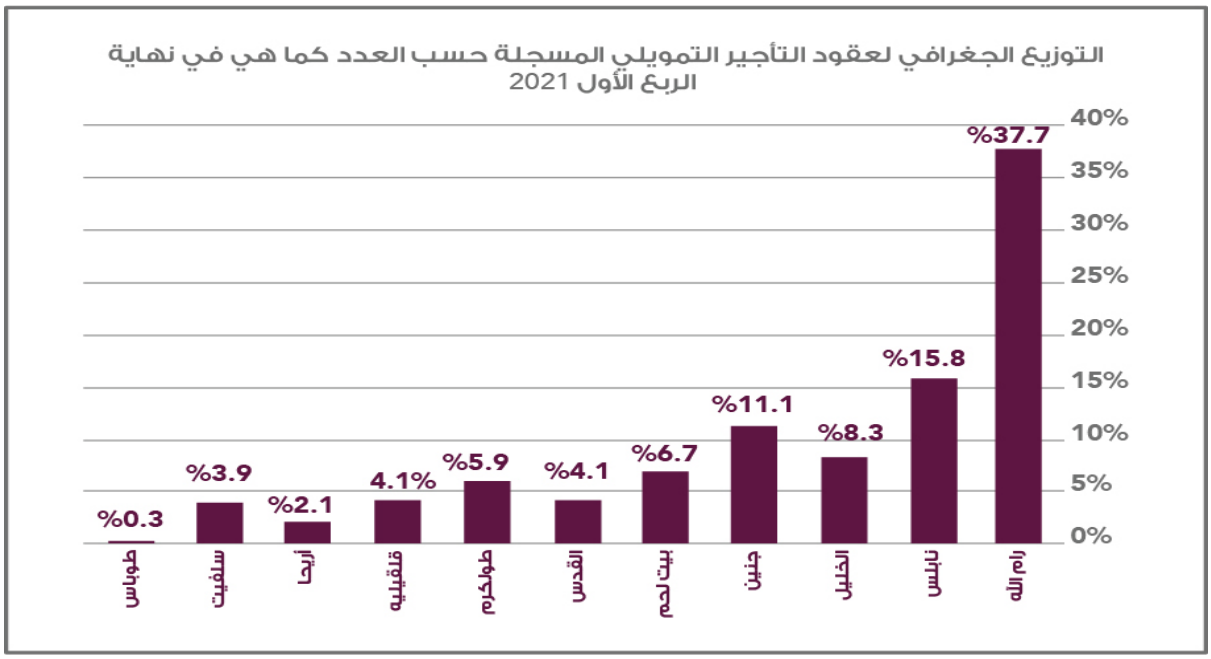

مـا زالـت المركبـات تسـتحوذ علـى الحصـة الأكبـر (47.5 %) مـن محفظـة التأجيـر التمويلـي نهايـة الربـع الأول من العام 2021. ويعود السـبب في ذلك إلى سـهولة تسـجيل ملكيـة المركبـات فـي دوائـر السـير، وتدنـي مخاطرهـا مـن حيـث وجـود سـوق ثانويـة وإعـادة حيازتهـا. أمـا الشـاحنات والمركبـات الثقيلـة والمركبـات للأغـراض التجاريـة، فاسـتحوذت علـى مـا نسـبته 42.9 %. وفيمـا يخـص المـال المنقـول (المعـدات وخطـوط الإنتـاج وغيرهـا، بمـا لا يشـمل المركبـات) فبلغت نسـبته 9.6 %، مـع العلـم أنـه ابتـداءً مـن الربـع الرابـع مـن العـام 2020، تمـت إعـادة تصنيـف الأصـول المؤجـرة فـي السـجل لـدى الهيئـة، بحيـث تمـت إضافة المركبـات التـي تسـتخدم لأغـراض تجاريـة ضمـن المركبـات التجاريـة علـى الرغم مـن ترخيصهـا كمركبـة خصوصيـة، بينمـا كان يتـم سـابقاً تصنيفهـا (فـي سـجل الهيئـة) حسـب ترخيصهـا فـي دوائـر السـير؛ أي مركبـات خصوصية، لذلـك نلاحظ انخفاضـاً في المركبـات الخصوصية مقارنـة بالربع المناظر للعام السـابق، مقابل ارتفـاع المركبـات التجاريـة والمركبـات الثقيلـة والشـاحنات (انظـر الشـكل 9).

شـكل 9: توزيـع مكونـات محفظـة التأجيـر التمويلي حسـب طبيعـة المأجـور كما في نهايـة الربع الأول مـن العاميـن 2020 و2021

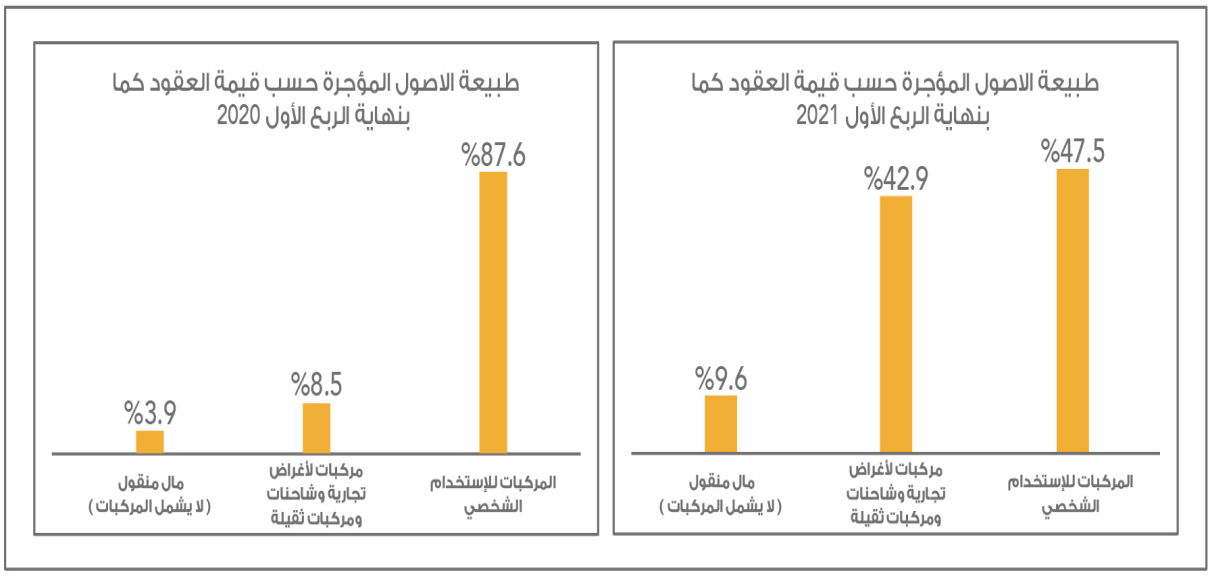

يلاحـظ من الشـكل رقـم (10) أن 81.1 % من عدد العقود المسـجلة تعود إلى أفراد، وذلـك في نهاية العام 2020، ويلاحظ اسـتقرار هذه النسـبة مقارنةً مع نهاية الربع الرابـع من العام 2020.

شـكل 10: طبيعة المسـتأجرين حسـب عدد العقود كما هو في نهاية الربع الأول من العام 2021

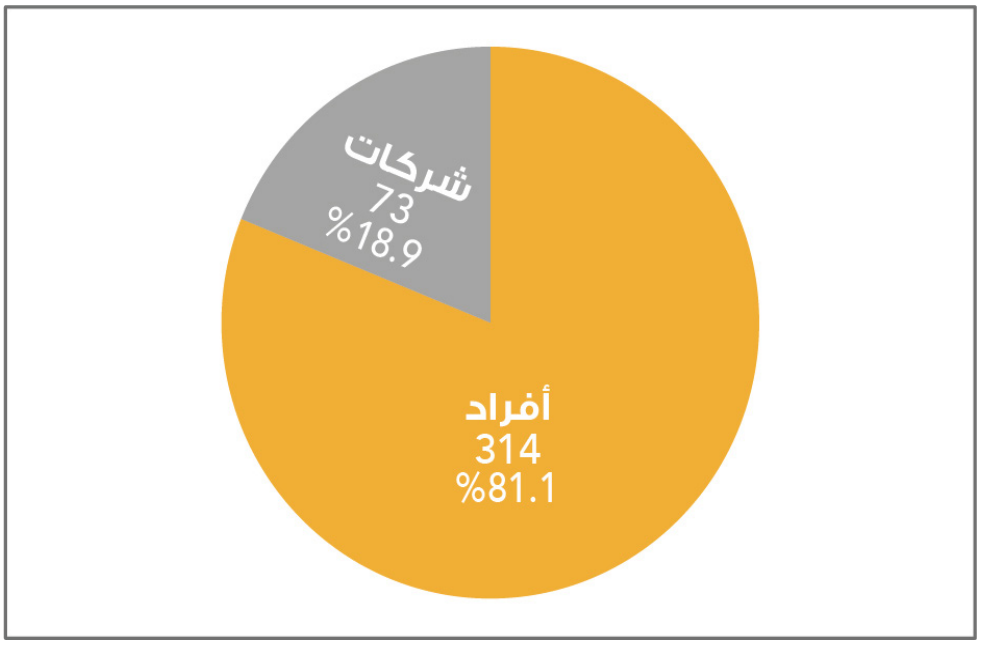

التوعية المالية

رسائل توعوية

قطاع التامين

من حقك/ي الحصول على النماذج الخاصة بمطالبات التعويض مجاناً من شركة التأمين.

قطاع الأوراق المالية

حدد/ي المبلغ الذي ترغب في استثماره، ولا تقترض فوق طاقتك للاستثمار في الأوراق المالية، فهذا يعرضك لمخاطر عالية وتكاليف مرتفعة.

قطاع تمويل الرهن العقاري

قد تفقد منزلك إذا لم تلتزم بالدفعات وسدادها في الوقت المحدد.

قطاع التأجير التمويلي

تذكر/ي أيها المستأجر أنك المستفيد من اتفاقية التوريد، وتملك الحق بالرجوع مباشرة إلى المورد، بالرغم من أنك لست طرفاً في عقد التوريد.

مصطلحات توعوية

قطاع التامين

احتياطي الأخطار الكارثية: وهو المبلغ الذي ينبغي على الشركة رصده والاحتفاظ به لتغطية خسائر قد تنتج عن حوادث جسيمة ناجمة عن أخطار غير مألوفة أو أخطار يصعب تحديد تكرار وقوعها إحصائياً مثل الكوارث الطبيعية، ويحتسب بناء على خبرة الشركة وتقديراتها.

قطاع الأوراق المالية

أصول متداولة أو موجودات متداولة (Current Assets): الأموال المستثمرة في العمليات قصيرة الأجل للشركة، وهي موجودات يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة لا تتجاوز السنة.

قطاع تمويل الرهن العقاري

الدين الممتاز: هو الدين الذي يتقدم على سائر الحقوق المدنية الأخرى، ويتم توثيقه حسب الأصول لدى دائرة تسجيل الأراضي.

قطاع التأجير التمويلي

اتفاقية التوريد: هي الاتفاقية التي تنتقل بموجبها ملكية العين المؤجرة من المورد إلى المؤجر لأغراض التأجير التمويلي.

قطـــاع التـــامين

كيف يمكن للمؤمن له التحلل من عقد التأمين على الحياة؟

وفقـاً للمادة (37) من قانـون التأمين رقم (20) لسـنة 2005، فإنه يجـوز للمؤمن له الذي التزم بدفع أقسـاط دورية أن يتحلل في أي وقت من العقد (عقد التأمين على الحياة) بإخطار مكتوب يرسـله إلى المؤمن برغبته في ذلك، وتبرأ ذمته من الأقساط اللاحقة.

قطـــاع الأوراق الماليـــة

ماذا يقصد بمصطلح سـقف التمويل على الهامش؟

هو مجموع مبالغ التمويل على الهامش الممنوحة لعملاء شـركة الأوراق المالية العضو المرخصة.

قطـــاع تمويل الرهن العقـــاري

من هو المسـؤول عـن تصليح المنزل في حالة حاجـة المنزل لصيانة أو تصليحات؟

تكون الإجابة عن هذا السـؤال موضحة فـي عقد الإيجار، إلا أنه من المتعارف عليه في فلسـطين أن على المستأجر أن يقوم بصيانة البيـت، وفي حالة قـرض الرهن العقـاري، أيضاً، يقـوم المقترض بصيانة وتصليح البيت مهما كان حجم الصيانة أو التصليح.

قطـــاع التأجيـــر التمويلـــي

ما المقصود بمعدل العائد المحاسبي في التأجير التمويلي؟

هـو معدل الفائدة المحقـق من التأجير من قبل المؤجر، الذي يحسـب سـنوياً عن طريق الفرق بيـن إجمالي الإيجـارات وقيمة الاسـتثمار في التأجير.

الشـــمول المالـــي في فلسطين

Financial Inclusion in Palestine

الشمول المالي في فلسطين

استمرت الهيئة في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف الشمول المالي، وذلك على الرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها عملية تنفيذ الاستراتيجية؛ من جائحة كورونا، وأزمتي المقاصة، وغيرها من التحديات التي واجهت مرحلة التنفيذ. وعلى الرغم من ذلك، تمكنت الهيئة من تحقيق جملة من الإنجازات التي تساهم في تعزيز الشمول المالي في فلسطين على صعيد القطاع المالي غير المصرفي، ومن أهم هذه الإنجازات:

- **إطلاق منصة "ابتكر" وتطوير بيئة رقابية افتراضية:**

أظهرت مختلف دول العالم اهتماماً متزايدً بالتكنولوجيا المالية (Fintech) في الآونة الأخيرة، ولاسيما خلال جائحة كورونا التي اعتمد المواطنون خلالها على استخدام الخدمات الرقمية المختلفة نظراً للإغلاقات المستمرة. وفيما يخص القطاع المالي غير المصرفي، فقد عملت الهيئة، في العام 2019، على وضع خطة التوسع في توظيف التكنولوجيا المالية في القطاعات التي تشرف عليها من خلال السياسات والإجراءات التي تتماشى مع الممارسات الدولية، وبما يواكب التطورات في السوق المحلي، حيث إنه كما ذكر في العدد السابق، كان أحد هذه التوجهات هو تطوير منصة الابتكار "ابتكر"، التي تختص باستلام الهيئة للابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، وتوجيهها رقابياً بما يسهم في خلق بيئة مواتية للابتكار والريادة في الخدمات المالية الرقمية، والتي تم إطلاقها بداية العام الحالي. ويأتي دور الهيئة في عملية الرقابة والتقييم لهذه الابتكارات المالية من جانب القطاع المالي غير المصرفي، ليضمن حماية حقوق المستهلكين للخدمات المالية، وإبداء التوجيهات الرقابية اللازمة. وفي هذا السياق، عملت الهيئة على استحداث أدوات رقابية جديدة تتمثل في منح المبتكرين والرياديين في مجال التكنولوجيا المالية رسالة "عدم الممانعة"، وهي المرحلة التي تسبق الحصول على الرخصة النهائية لتطبيق ابتكارات التكنولوجيا المالية، حيث يكون المنتج الجديد خاضعاً لفترة تجريبية بعد الحصول

الشمول المالي في فلسطين
Financial Inclusion in Palestine

على رسالة عدم الممانعة والتي بناءً عليها يتم تقييم المنتج الجديد، وإضافة التعديلات اللازمة بما يخدم مصالح مزودي الخدمات المالية والمستهلكين على حدٍ سواء. ويأتي تطوير منصة "ابتكر" وما تبعها من تطوير بيئة رقابية افتراضية للمنصة، لتعزيز وصول واستخدام الخدمات المالية المختلفة، بحيث تساهم جهود الهيئة في هذا المجال في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، التي تتمثل في الاستغلال الأمثل لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق انتشار الخدمات المالية الرسمية، وتعزيز البنية التحتية القانونية والتقنية للخدمات المالية الإلكترونية، حيث أطلقت الهيئة منصة الابتكار "ابتكر" الرقابية للريادة في القطاع المالي غير المصرفي خلال ورشة عمل حول "التكنولوجيا المالية في فلسطين ما بين الفرص والتحديات"، برعاية ومشاركة دولة رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور محمد اشتية.

منصة الابتكار "ابتكر" هي أول منصة إلكترونية رقابية في فلسطين، وتمثل الخطوة الأولى في رحلة الابتكار المالي لدى الرياديين والمبتكرين، لدورها المباشر في ربط الجهة الرقابية مع الابتكارات الجديدة. وركزت الفعالية على "التكنولوجيا المالية في فلسطين ما بين الفرص والتحديات". ونظمت ورشة العمل، تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية وبحضوره، من خلال كلمة ألقاها على المشاركين، وذلك يوم الثلاثاء 2021/3/16 عبر تطبيق ZOOM، وذلك نظراً للظروف الراهنة والإجراءات المتبعة لمواجهة جائحة كورونا (COVID - 19)، وتم بث ورشة العمل مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي للهيئة.

الشمول المالي في فلسطين
Financial Inclusion in Palestine

وتمت الدعوة للورشة عبر البريد الإلكتروني للهيئة، ومن خلال صفحة الفيسبوك الرسمية الخاصة بالهيئة، حيث كانت الدعوة عامة، وسجل لحضور الورشة ما يقارب 392 شخصاً. وتضمنت الورشة جلستين؛ جلسة افتتاحية تحدث فيها كل من دولة الدكتور محمد اشتية رئيس مجلس الوزراء، ومعالي الدكتور نبيل قسيس رئيس مجلس إدارة الهيئة، ومعالي السيد خالد العسيلي وزير الاقتصاد الوطني، ومعالي الدكتور عبد الرحمن الحميدي رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، والسيد ميشيل هيرولد نائب رئيس الممثلية الألمانية في فلسطين.

• اعتماد وإطلاق مؤشرات الشمول المالي:

عملت الهيئة على تطوير مؤشرات لقياس مستويات الشمول المالي في فلسطين، وذلك استناداً إلى مؤشرات دولية معتمدة لدى عدد من المنظمات المالية الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع والسياق المالي الفلسطيني، حيث تنبثق هذه المؤشرات من ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي، وهي الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية (Access)، واستخدام هذه المنتجات والخدمات (Usage)، والقدرات المالية للمواطنين (Financial Capability).

وتساهم هذه المؤشرات في قياس مستويات الشمول المالي في فلسطين، وتقديم صورة واضحة عنه، ما يتيح الفرصة أمام الهيئة لتحديد أوجه التقدم والقصور في مبادرات الشمول المالي وتصويبها، ومقارنة واقع الشمول المالي في فلسطين مع الدول الأخرى، وتقييم أنشطة الخطة، إضافة إلى القراءة المستمرة للتقدم الحاصل على المخرجات التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2025. وتساهم هذه الجهود في تطبيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وعلى رأسها الهدف الأساسي المتمثل في "زيادة نسبة الشمول المالي الحالية والبالغة 36.4 % من الأفراد البالغين لتصل كحد أدنى إلى 50 % في نهاية العام 2025".

الشمول المالي في فلسطين
Financial Inclusion in Palestine

أخبار وقرارات
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

•12 ألف مركبة وحافلة نقل عام تستفيد من الخصم على وثائق التأمين

"سوق رأس المال": ١٢ ألف مركبة عمومية استفادت من خصم التأمين

رام الله - "الأيام": قالت هيئة سوق رأس المال، أمس، إن حوالى ١٢ ألف مركبة وحافلة استفادت من قرار الحكومة خصم ١٥٪ من أقساط تأمين المركبات وحافلات النقل العام.

وأوضحت الهيئة، في بيان، أن قيمة الخصم تصل إلى حوالى ٥ ملايين شيكل، علما أن الخصم يشمل فترة التعطل خلال العام ٢٠٢٠ وينفذ العام ٢٠٢١.

وكانت الحكومة صادقت في جلستها الأخيرة، الإثنين الماضي، على توصية بالخصم قدمتها هيئة سوق رأس المال.

ويشمل القرار وثائق التأمين الإلزامي، وتأمين الفريق الثالث، والتأمين التكاملي.

وقال مدير عام الإدارة العامة للتأمين في الهيئة، أمجد جدوع، إن الهيئة عملت على المواءمة بين استمرار قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها القانونية وصرف التعويضات لمستحقيها، وبين الضرر الذي وقع على قطاع النقل العام نتيجة جائحة "كورونا" والإجراءات التي تمت لمواجهتها.

وأضاف جدوع: "إن هذا القرار جاء بتوصية من لجنة الإشراف والرقابة على التأمين، التي تضم في عضويتها الاتحاد العام الفلسطيني لشركات التأمين".

وقالت هيئة سوق رأس المال، في البيان، إنها سعت إلى تقليص حجم الضرر الواقع على قطاع النقل العام نتيجة الجائحة وفترات التعطل، وجاءت توصيتها بالتوافق مع اتحاد شركات التأمين ونقابة العاملين في قطاع النقل العام ووزارة المواصلات، بما يسهم في إسناد هذا القطاع.

•هيئة سوق رأس المال تمدد فترة الإفصاح عن البيانات المالية

"سوق رأس المال" تمدد فترة الإفصاح

رام الله - الأيام: قرر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، أمس، تمديد الموعد النهائي لإفصاح الشركات عن بياناتها المالية عن العام ٢٠٢٠ والربع الأول ٢٠٢١، نظرا للأزمة الصحية لجائحة "كورونا" وتداعياتها على مختلف المستويات.

وينص القرار على تمديد موعد الافصاح للشركات عن بياناتها المالية السنوية المدققة والتقرير السنوي عن عام ٢٠٢٠ حتى يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٤/٢٩، فيما تمدد فترة الافصاح عن البيانات المالية المراجعة عن الربع الأول لعام ٢٠٢١ حتى يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٥/٣١.

ويشمل القرار شركات المساهمة العامة بما فيها شركات التأمين، وكافة شركات الأوراق المالية، والتأجير التمويلي، وتمويل الرهن العقاري.

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة الى هذه النشرة كالتالي:
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية،
نشرة سوق رأس المال الفلسطيني، العدد الحادي عشر
الربع الأول للعام 2021 .

جميع المراسلات توجه الى:

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: 2946946 02 097+
فاكس: 2946947 02 097+
الموقع الالكتروني www.pcma.ps
البريد الالكتروني info@pcma.ps

@palestineCMA
العلاقات العامة والدولية والمشاريع
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
www.pcma.ps